

شُكْرٌ وَتَقْدِيرٌ

إنني مدين بالشكر والامتنان لعدد كبير من الأفراد والمؤسسات الذين لولا فضلهم وانارة أفكارهم لي وتحمل البعض منهم رفد هذه الدراسة وتصوير أطروحتها ودعمها لما ترسني لي القيام بها .

وأول من يستحقون الشكر والتقدير هم من تناولوا مشكلات التنمية العربية وعلى وجه الخصوص مشكلات التنمية ومحددات التكامل في المنطقة . وإذا كان يتعدّر عليّ ذكر اسمائهم فإن قائمة المراجع والمصادر التي استعنت بها في اعداد هذه الدراسة تشير إلى أعمال أغلبهم ، فلهم مني جزيل الشكر وعظيم الامتنان لهم على حق الاعتذار لعدم تمكني - بحكم طبيعة الدراسة وتدخل الأفكار - من أن أحدهم الأعمال التي استفدت منها في موقعها من هذه الدراسة حيث اكتفيت بتوثيق المعلومات الكمية والنصوص فقط .

ويجب علي الشكر للسادة الذين شاركوا في الندوة الفكرية الأولى التي دعت إليها الأمانة العامة لمجلس التعاون وعقدت في الشارقة خلال الفترة ٧ - ١٠ آذار / مارس ١٩٨٢ ، والندوة الفكرية الثانية التي أقرت المخصوص النهائي لهذه الدراسة والتي انعقدت في البحرين بتاريخ ٢٦ كانون الثاني / يناير ١٩٨٤ م ، وكذلك أود أنأشكر فريق العمل الذي انبثق عن الندوة الفكرية الأولى والذي عهدت إليه الندوة اعداد تصوّر «للإطار العام لاستراتيجية التنمية والتكامل في دول مجلس التعاون» والذي كلفني بمهمة اعداد مسودة للتصرّف المطلوب الذي تمثل هذه الدراسة خلفية له . لقد كان للأفكار التي عرضها المشاركون في الندوة أثر كبير في بلورة أطروحات هذه الدراسة وتوجهاتها . وكذلك كانت هناك ملاحظات بالغة القيمة ابداها فريق العمل في اجتماعه الأول في البحرين في ١٨ أيار / مايو ١٩٨٢ م برئاسة د . علي فخرو ومشاركة كل من الزملاء د . ابراهيم مكي والأستاذ سعيد غباش والأستاذ عبد الرحمن العوهلي ود . محمد الرميحي واجتماعه الثاني الذي انضم إليه د . اسماعيل صبري عبدالله ود . أسامة الخولي ود . عبدالله القويز ، اضافة إلى المشاركين في الاجتماع الأول . لقد كان

لأجتماعي البحرين الفضل الأول في توجيه هذه الدراسة وابداء الملاحظات القيمة واقتراح تعديلات جوهرية واضافات أساسية سمحت بتحديد الملامح العامة لاستراتيجية التنمية والتكمال ومكنتنا من وضع ورقة مركزة وختصرة للتصور المطلوب من أجل تحديد الملامح العامة لاستراتيجية التنمية والتكمال في دول مجلس التعاون نأمل أن تلقى القبول وأن تصبح دليلاً عمل يوجه مسيرة العمل في أقطار الخليج العربي ويحقق الحد الأدنى من طموحات شعبنا العربي في هذه المنطقة .

وأود أنأشكر بشكل خاص د. أسامة الخولي لتفضله بكتابة الفصل الخاص «بناء قاعدة علمية - تقنية ذاتية متطرفة» ود. عبدالعزيز الجلال لقيامه باعداد ورقة استفادت منها فكراً وتعبيراً في تحديد متطلبات تحقيق الهدف الاستراتيجي المتعلق بدور التربية والتعليم وكذلك فأنا مدین للملاحظات القيمة التي أرسلها د. محمد غانم الرميحي حول التنمية الاجتماعية والعمل الاجتماعي . وأود أيضاً أن أخص بالشكر الاخوان الذين تحملوا مشقة قراءة مسودات هذه الدراسة وأبدوا ملاحظات تفصيلية وقاموا بكتابة فقرات كاملة وقدموا أفكاراً نيرة ضمتها متن الدراسة وهم د. ابراهيم مكي ود. أسامة عبدالرحمن ود. اسماعيل صبري عبدالله والأستاذ تركي السديري والأستاذ جاسم السعدون والأستاذ خالد الريان ود. خير الدين حبيب والأستاذ عادل حسين والأستاذ عبدالرحمن السدحان والأستاذ عبدالرزاق فارس الفارسي والأستاذ عبدالملك الحمر ود. علي نصار .

وأود أنأشكر الاخوان العاملين في الأمانة العامة التقيت بهم في أثناء زيارتي للرياض وأخص الذين قاموا مشكورين بالاجابة الخطية عن الأسئلة التي أثرتها حول متطلبات المرحلة الراهنة فيما يتعلق التشريعات والسياسات والاستراتيجيات والمؤسسات اللازمة لاداء مهام العمل المشترك بين أقطار المنظمة ، وأخص بالشكر والتقدير د. عبدالله القويز ود. محمد السياري والأستاذ عبداللطيف المقرن والأستاذ محمد رشيد .

وشكري وامتناني للأستاذ رجاء النقاش أكثر من واجب ، فقد شاركتني الجهد منذ البداية ولو لا مساعدته وتحمله مشاق تحرير هذه الدراسة وضبط أسلوبها بنهجه النطقي المدقق لما استطعت اتمام هذا العمل واعداده للنقاش .

وشكري وامتناني واجب أيضاً لكل من الأمانة العامة لمجلس التعاون ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية وجامعة قطر ومعهد اكسفورد لدراسات الطاقة لما قدمت هذه المؤسسات من مساعدة في الحصول على المصادر ووفرت من تسهيلات لازمة لخارج هذه الدراسة إلى حيز الوجود .

وأخيراً وليس آخرأ كما أشكر السيد اسماعيل أحمد عبدالله لقيامه بتحمل مشقة الطباعة وعنائها وكذلك أود أنأشكر السيدة سلوى عبدالوهاب والستة كوثر العكلوك على ما قدّمتا من مساعدة طوال فترة اعداد هذه الدراسة .

وأخيراً وليس آخرأً أود أنأشكر مركز دراسات الوحدة العربية على تفضله باعداد الدراسة
للنشر والقيام بنشرها .

وغني عن البيان أنني المسؤول الوحيد عن أي عجز أو غموض في التعبير عن رأي
الآخرين أو أي تقصير قد يبدو في الدراسة .

والله من وراء القصد ..

علي خليفة الكواري

الدوحة في : ١٠/٣/١٩٨٤ م

مَقْدِمَة

إن قبول مهمة صياغة استراتيجية شاملة للتنمية في دول مجلس التعاون ليس بالأمر السهل ، فأننا أدرك الصعوبة ويدركها قبل كل من ساهم في الندوة الفكرية وكل من شارك في الصياغة النهائية لمشروع «الملامح العامة لاستراتيجية التنمية والتكامل» فهذا المجلس قد اختلفت حوله التفسيرات وترواحت حوله المفاهيم . ولقد اتضحت صعوبة هذه المهمة من خلال ردود الفعل المتضاربة والمتباعدة التي وجهت بها مسودة هذه الدراسة والتي عبرت عنها الآراء التي أبديت حولها فهناك من وصفها بالتطرس والبالغة والاستعجال وهناك من وصفها بالضعف والتردد والمجاملة ، وأخر اتهمها بالشوفينية الخليجية بينما لامها البعض لنفسها القومي العربي .

ولعل مبرر قبول هذه المهمة الشائكة وتحمل تبعات صياغة هذه الاستراتيجية يتمثل في محاولة رسم احدى الصور البديلة للمستقبل الذي يمكن أن تنجم عنه تجربة مجلس التعاون ، ومساهمة عملية في تدعيم التوجه الوحدوي المعبر عن تطلعات مجتمعات المنطقة وأمل شعبها في المحافظة على وجوده وصيانة هويته العربية ، دون أن يكون هناك أدنى وهم في أن تحوز هذه الدراسة على قبول جميع الأطراف في المنطقة أو أن تستطيع لوحدها أن تضع مسيرة مجلس التعاون باتجاه اندماج أقطاره وتحقيق تمنيتها الحقيقة ، وحسبها أن تكون بمثابة ورقة العمل التي تناقش حولها الأطراف المعنية بمستقبل المنطقة ومصيرها .

ولذلك فإن هذه الدراسة لا تعدو أن تكون استشرافاً لمسارات العمل الوحدوي المطلوب تحقيقه بين الأقطار الأعضاء في المجلس ودعوة كل من لديه قدرة على اتخاذ قرار أو وسيلة لترشيد قرار ، لأن يساهم في خلق التراكم في الرأي والعمل باتجاه اندماج أقطار المنطقة وتحقيق تمنيتها في اطار انتمائها العربي وهي وبالتالي لا تمثل رأي أية جهة رسمية ولم يتم اعدادها بناء على توجيهات الأمانة العامة وهي ليست بالضرورة متفقة مع وجهة نظرها فهي

لا تعدو أن تكون طموحاً مشرقاً يمثل الحد الأدنى الذي يتطلع إليه الكثير من مثقفي المنطقة والمهتمين بتنميتها وتوحيدها .

ولعل العذر لما في مسودة هذه الدراسة من قصور يرجع إلى كونها ورقة معدة للمناقشة من قبل أطراف متعددة وذلك من أجل البحث عن استراتيجية بديلة للتنمية في إطار الاندماج بين أقطار المنطقة وتكاملها مع بقية الأقطار العربية ، تساعد على وضع تصور لاستراتيجية بعيدة المدى للتنمية المحلية في إطار الاندماج الإقليمي وفي ضوء التكامل العربي ، الأمر الذي سمح بتصويب أطروحتات هذه الدراسة وعددها بما آمل أن يجعلها أكثر تعبراً عن الأمال وأكثر قدرة على فهم الواقع وتطوير معطياته بما يحقق مصلحة المنطقة ويسمح بتحقيق أقصى درجات الاندماج بين أقطارها وتكاملها مع بقية الأقطار العربية وذلك من أجل التمكن من بدء عملية التنمية والاحتفاظ بها مستمرة .

وما يجدر ذكره أن هذه الدراسة قد استندت في تحديد الملامح العامة لاستراتيجية التنمية في المنطقة إلى المفاهيم النظرية التي أصبحت تلقي قبولاً واسعاً والتي هي بدورها حصاد الموقف النقيدي من التجارب الماضية طوال العقود السابقة وتسويغ لدراسات وجه نظري متعمق . فالاستهداف « يعني تحديد الهدف والتدخل الوعي في توجيهه مساره » أصبح مكوناً أساسياً في صياغة الفكر التنموي المعاصر كما أن مفاهيم الاعتماد على النفس وإشباع الحاجات الأساسية أصبحت أيضاً من المسلمات .

من ناحية أخرى يؤمن الفكر التنموي المعاصر ، بالإضافة إلى ما سبق ، بضرورة « القفزة النوعية الكبيرة الشاملة » وهذه القفزة تتضمن التغييرات الهيكلية المطلوبة من أجل إعادة البناء انطلاقاً من وجود ميزات نسبية حقيقة دائمة في المدى البعيد . كذلك أصبح واضحاً في الفكر التنموي المعاصر أن تدعيم الاستقلال وزيادة الاعتماد الجماعي على الذان ضروريان . لنجاح التنمية في ظروف يمارس النظام الدولي فيها ضغوطاً وتحيزات غير مناسبة .

وإذا كانت هذه الدراسة قد استندت إلى المفاهيم النظرية التي بلورها الفكر التنموي من معطيات تجارب التنمية في العالم الثالث ، فإنها استندت أيضاً إلى الفهم المتزايد لخصوصية الظروف التي تمر بها المنطقة ، والتي أبرزتها أطروحتات عدد من المعينين بقضية التنمية في هذه المنطقة ، الأمر الذي يسمح لهذه الملامح العامة لاستراتيجية التنمية أن تقترب من الواقع وتستشرف مداخل تساعد المنطقة على الخروج من وضعها الراهن وتوجه مسيرتها المنشودة .

ولقد انطلقت هذه الدراسة من تصورها بأن الاستراتيجية الناجحة هي استهداف واقعي ، تتصف إدارته بالذكاء والمهارة ، وتتسم قيادته بالمبادرة الشجاعة ، كما أن الاستراتيجية الناجحة ينبغي أن تنطلق من ادراك للواقع الذي يحتاج إلى تغيير ، وللمستقبل النشود الذي يراد الوصول إليه ، كل ذلك ضمن فترة زمنية محددة ورقة جغرافية معينة ، لذلك فإن الاستراتيجية تحتاج ، لكي يتحقق لها النجاح ، إلى تسخير جميع الموارد المتاحة لكي

تصل إلى أهدافها ، وتحتاج إلى توظيف كل الامكانيات والوسائل والأدوات التي يمكن توفيرها ويجب أن يتم ذلك وفق تخطيط يعبر عن ارادة للتغيير وينطلق من سياسة واضحة المعالم .

وسوف يتم تحديد الملامح العامة لاستراتيجية التنمية والتكمال من خلال تجزئة عناصر الاستراتيجية وتناول كل منها حسب الترتيب التالي :

- ١ - المنطلق والغايات والتحديات
- ٢ - الامكانيات .
- ٣ - الأهداف الاستراتيجية .
- ٤ - متطلبات تنفيذ الاستراتيجية .